تقديم

تتجسد الإمبراطورية الجديدة أمام أعيننا. فعبر عدد من العقود الأخيرة ـ وفيما كانت النظم الكولونيالية تتعرض للإطاحة، ثم انهارت الحواجز السوفيتية أمام السوق العالمية بسرعة كبيرة آخر المطاف ـ كنا شهوداً على عملية المبادلات الاقتصادية والثقافية غير القابلة للمقاومة، أو تغيير الاتجاه لسيرورة العولمة. وجنباً إلى جنب مع السوق العالمية ودورات الإنتاج العالمية، برز نظام عالمي، منطق وآلية جديدان للحكم. شكل جديد من أشكال السيادة، باختصار. باتت **الإمبراطورية** (الجديدة) هي الذات السياسية التي تتولى الاضطلاع بمهمة تنظيم هذه المبادلات العالمية، هي السلطة السيادية التي تَحْكُم العالم.

يقول كثيرون: إن عولمة الإنتاج والتبادل الرأسماليين، تعني أن العلاقات الاقتصادية أصبحت أكثر تمتعاً بالاستقلال عن أشكال التحكم السياسي، مما أدى إلى تدهور السيادة السياسية. ويهلل البعض لهذه الحقبة الجديدة بوصفها حقبة تحرر الاقتصاد الرأسمالي من جملة القيود والتشويهات التي فرضتها القوى السياسية عليه؛ في حين يشكو منها آخرون، بوصفها حقبة إغلاق القنوات المؤسَّساتيَّة التي تمكِّن المواطنين من التأثير على، أو التصدي لمنطق رأسمالي بارد قائم على الربح فحسب. صحيح، دون شك، أن سيادة الدول القومية ـ على بقائها ذات نفوذ ـ تعرضت للتدهور التدريجي، بالتزامن مع سيرورات

عملية العولمة. وباتت عناصر الإنتاج والتبادل الرئيسية، المتمثلة بالمال والتكنولوجيا والبشر والسلع، تنتقل بقَدْرٍ متزايد من السهولة عبر الحدود القومية؛ وبالتالي فإن الدول القومية أصبحت أقل قُدْرة على التحكم بتنظيم عمليات التدفق هذه، وعلى فرض سلطتها على الاقتصاد. فحتى أكثر الدول القومية سيطرةً لم تعد مؤهلة لأن يُنظر إليها بوصفها سلطات عليا وسياديَّة، سواء خارج حدودها أو حتى داخل هذه الحدود. **غير أن تدهور سيادة الدولة القومية لا يعني أن السيادة بحد ذاتها قد تدهورت**[1]. فخلال مسلسل التحولات المعاصرة، ظلت جملة أشكال التحكم السياسي، ووظائف الدولة، وآليات الضبط والتنظيم، تَحْكُم دنيا الإنتاج والتبادل على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. تقول فرضيتنا الأساسية: إن السيادة ارتدت ثوبًا جديدًا، مؤلفًا من سلسلة من الخيوط القومية وفوق القومية الموحدة في سياق منطق الحكم الواحد. وهذا الثوب العالمي الجديد للسيادة هو الذي نطلق عليه اسم **«الإمبراطورية»** الجديدة.

ليس تدهور سيادة الدول القومية، وعجزها المتزايد عن تنظيم المبادلات الاقتصادية والثقافية، في الحقيقة، سوى أحد الأعراض الرئيسية لعملية قدوم **إمبراطورية** جديدة. لقد كانت سيادة الدولة القومية حجر زاوية النظم الإمبريالية التي دأبت القوى الأوروبية على إقامتها عبر الحقبة الحديثة. غير أن كلمة **«إمبراطورية»** تعني في قاموسنا شيئًا مختلفًا تمامًا عما تعنيه كلمة «الإمبريالية». فالحدود التي فرضها نظام الدول القومية الجديدة كانت أساسية بالنسبة إلى الكولونيالية الأوروبية، وإلى التوسع الاقتصادي: فالحدود الإقليمية للدولة كانت تعين مركز السلطة الذي يمارس حكم الأقاليم الأجنبية الخارجية عبر

(1) عن تدهور سيادة الدول القومية وتحول السيادة في النظام العالمي المعاصر، انظر كتاب ساسكيا ساسن Saskia Sassen؛ Losing Control? Sovereignty in an Age of Globalization (New York, 1996).

منظومة من القنوات والحواجز التي كانت تتناوب في تسهيل تدفق الإنتاج والدوران، أو إعاقته. لم تكن الإمبريالية في الحقيقة إلاَّ تمدّداً للدول القومية الأوروبية إلى ما وراء حدودها الخاصة. ومع مرور الزمن باتت أقاليم العالم، كلها تقريباً، قابلةً للتوزيع، فتوفرت إمكانية طبع خريطة العالم بالألوان الأوروبية: الحمراء البريطانية، والزرقاء الفرنسية، والخضراء البرتغالية وإلخ. وحيثما تجذرت السيادة الحديثة، أقامت صرحًا جبارًا للسلطة يطغى على مجالها الاجتماعي، ويفرض حدودًا إقليمية تراتبية، لحماية نقاوة هويتها من جهة، ولاستبعاد كل ما هو «آخر» من جهة ثانية.

لا يأتي الانتقال إلى **الإمبراطورية** الجديدة إلاَّ من غَسَق احتضار السيادة الحديثة. فعلى النقيض من الإمبريالية، لا تقوم **الإمبراطورية** بتأسيس مركز إقليمي للسلطة، كما لا تعتمد على أيَّة حدود أو حواجز ثابتة. إنها أداة حكم **لا مركزية ولا إقليمية** دائبة، تدريجيًّا، على احتضان المجال العالمي كله في إطار تخومها المفتوحة المتسعة. تتولى الإمبراطورية إدارة الهويات الهجينة، والمنظومات التراتبية المرنة، والمبادلات المتعددة عبر شبكات طبقات متباينة من الحكم والقيادة. باتت الألوان القومية المتمايزة لخريطة العالم الإمبريالية متداخلة ومندمجة في قوس قزح العالم **الإمبراطوري** (قوس قزح العولمة).

يشكل انقلاب الجغرافية الإمبريالية الحديثة للعالم، مع تحقق السوق العالمية نقطة عبور وتحول في إطار نمط الإنتاج الرأسمالي. لعل الملاحظة الأبرز هي أن الفواصل المكانية بين العوالم (الأول والثاني والثالث) قد اختلطت حتى أصبحنا، بصورة مستمرة، نجد العالم الأوَّل في الثالث، والأخير في الأول، والثاني نكاد لا نجده في أيّ مكان على الإطلاق. يواجه رأس المال على ما يبدو، عالماً منبسطاً ـ أو، بالأحرى، عالمًا تحدده أنظمة جديدة ومعقدة من التمايز والتجانس، من عمليات رسم الحدود الإقليميَّة، وإعادة رسمها تمزيقاً وتوحيداً. وعملية بناء معابر وحدود هذه التدفقات العالمية الجديدة ظلت

مترافقةً مع عملية تحول السيرورات الإنتاجية المسيطرة نفسها، بما أفضى إلى اختزال دور عمل المصنع وإعطاء الأولوية، بدلاً منه، للعمل التواصلي الصريح، والتعاوني القائم على الإثارة. ففي أثناء إضفاء صفة ما بعد الحداثة على الاقتصاد العالمي، يبدو إيجاد الثروة ميّالاً أكثر فأكثر إلى ما يمكن أن نطلق عليه اسم الإنتاج الحيوي ـ السياسي، إنتاج الحياة الاجتماعية بالذات، حيث يتداخل ما هو اقتصادي مع ما هو سياسي، وما هو ثقافي أكثر فأكثر، ويشكل كل منها سنداً للآخر.

يصر كثيرون على القول: بأن السلطة النهائية التي تتحكم بسيرورات العولمة، والنظام العالمي الجديد موجودة بأيدي الولايات المتحدة، حيث يُطْريها الموالون باعتبارها زعيمة العالم والقوّة العظمى الوحيدة، في حين يدينها المنتقدون بوصفها قوة إمبريالية مضطهِدة. ووجهتا النظر هاتان، تستندان إلى فرضية تقول: بأن الولايات المتحدة باتت، ببساطة، تلبس عباءة السلطة العالمية التي سقطت أخيراً عن أكتاف الدول الأوروبية. إذا كان القرن التاسع عشر قرناً بريطانيّاً، فإن القرن العشرين هو قرن أمريكي؛ أو إذا كانت الحداثة ظاهرةً أوروبية، في حقيقة الأمر، فإن ما بعد الحداثة ظاهرة أمريكية. وبالتالي فإن الانتقاد الأعنف الذي يستطيع المنتقدون توجيهه هو أن الولايات المتحدة تكرر ممارسات الإمبرياليين الأوروبيين القدامى، في حين يحتفل المؤيّدون بهذه الولايات المتحدة بوصفها زعيمةً عالمية أعلى كفاءة، وأكثر نزوعاً للخير والعدل، قادرة على تصحيح أخطاء الأوروبيين. غير أن فرضيتنا الأساسية المتمثلة بأن شكلاً إمبراطوريًّا جديدًا للسيادة قد ظهر إلى الوجود، تتناقض مع وجهتي النظر كلتيهما. **فالولايات المتحدة، مثلها مثل أيّة دولة قومية أخرى في الحقيقة، لا تستطيع اليوم أن تشكل مركزاً لأي مشروع إمبريالي**. لقد ولّت الإمبريالية إلى غير رجعة. ما من دولة قادرة على أن تصبح زعيمةً عالميةً مثلما سبق للدول الأوروبية الحديثة أن فعلت.

من المؤكّد أن الولايات المتحدة تحتل مكانة مرموقة في **الإمبراطورية** (الجديدة)، غير أن تميُّزَها هذا ليس مستمدّاً من أوجه شبهها بالقوى الإمبريالية الأوروبية القديمة، بل من نقاط تباينها واختلافها عنها. ونقاط التباين هذه تتجلى بأوضح أشكالها لدى تسليط الضوء على الأسس الإمبراطورية (لا الإمبريالية) الخالصة لتركيبة الولايات المتحدة، حيث نُضَمِّن كلمةَ «تركيبة» Constitution **المعنى الرسمي للدستور** الذي هو الميثاق المكتوب مع سائر تعديلاته، وأدواته الحقوقيّة المختلفة من جهة ومعنى **التركيبة المادية**، أي عملية التشكل وإعادة التشكل المستمرة للقوى الاجتماعية من جهة ثانية. لقد كان كل من توماس جفرسون، مؤلف كتاب **الاتحادي** «Federalist»، وآخرين غيره من مؤسّسي الولايات المتحدة على الصعيد النظري ـ الإيديولوجي يستلهمون النموذج الإمبراطوري القديم؛ كانوا يؤمنون بأنهم عاكفون على إنشاء **إمبراطورية** جديدة ذات حدود مفتوحة دائبة على الاتساع، حيث ستكون السلطة موزعة فعليًا عبر شبكات محدّدة، على الجانب الآخر من المحيط الأطلسي. وهذه الفكرة الإمبراطورية عاشت وبلغت مرحلة النضج عبر تاريخ تشكل الولايات المتحدة وتكَوُّنها، وما لبثت الآن أن برزت على المستوى العالمي بصيغتها المتحققة تحقّقًا كاملاً.

لا بدَّ لنا من التأكيد على أننا لا نستخدم كلمة «**إمبراطورية**» هنا استخدامًا **مجازيًا**، بما يستدعي إظهار أوجه الشبه بين النظام العالمي الموجود اليوم، وبين إمبراطوريات روما والصين والأمريكتين وإلخ.. بل نوظفها بوصفها **مفهوماً**، يتطلب موقفاً نظريّاً بالدرجة الأولى[1]. فمفهوم الإمبراطورية يتميّز أساساً بغياب

(1) حول مفهوم الإمبراطورية يمكن العودة إلى كتاب موريس دوفرغر «Le concept d'empire» Paris, 1980. يقوم هذا الباحث بتقسيم الأمثلة التاريخية إلى نموذجين رئيسيين جاعلاً الإمبراطورية الرومانية في طرف، وجملة الإمبراطوريات الصينية والعربية والأمريكية الوسطى وغيرها، في الطرف الآخر. وتحليلنا نحن يستند في المقام=

الحدود، إذ لا يعرف الحكم الإمبراطوري أي معنى للقيود أو التخوم. وبالتالي فإن مفهوم الإمبراطورية يفترض أول ما يفترض وجود نظام يقوم، عملياً، باحتضان الكلِّيَّة المكانية، أو يمارس، فعلاً، حُكْمَ العالم «المتحضر» كله. ما من حدود إقليمية تقيد سلطان هذا النظام الإمبراطوري. ويقدم مفهوم الإمبراطورية نفسه، ثانياً، لا بوصفه نظاماً تاريخياً ناجماً عن الغزو والاجتياح، بل باعتباره نظاماً يتمكن، عملياً، من إيقاف التاريخ وصولاً إلى تثبيت أحوال الأمور إلى الأبد. فمن وجهة نظر الإمبراطورية تلك هي الحال التي ستكون عليها الأمور على الدوام، والحال التي كانت محكومة بأن تكون عليها من قبل. وبعبارة أخرى، فإن **الإمبراطورية** لا تقدم حكمها بوصفه مرحلةً انتقاليةً عابرة من مراحل حركة التاريخ، بل تقدمه بوصفه نظاماً ليست له حدود زمنية أبداً، بما يبقيه خارج التاريخ، أو يضعه عند نهاية التاريخ. ويعمل حُكْمُ النظام الإمبراطوري، ثالثاً، على تشغيل سائر مفاتيح السلم الاجتماعي وصولاً إلى عمق قاع العالم الاجتماعي. لا تكتفي الإمبراطورية بإدارة إقليم معين، وكتلة سكانية محددة، بل وتبادر أيضاً إلى إيجاد العالم الذي تشغله بالذات. لا تكتفي بتنظيم التفاعلات بين البشر، بل تسعى أيضاً إلى التحكم بالطبيعة الإنسانية. وبما أن هدف حكمها هو الحياة الاجتماعية بكليتها، فإن **الإمبراطورية** تمثل الصيغة النموذجية للسلطة الحيوية. يبقى المفهوم الإمبراطوري، رابعاً وأخيراً، رغم أن ممارسة الإمبراطورية غارقة على الدوام في بحر من الدماء، مكرّساً باستمرار لصالح السلام ـ لصالح سلام دائم وشامل خارج إطار التاريخ.

تتمتع **الإمبراطورية** التي نحن بصددها بقدرات هائلة على الاضطهاد والتدمير، غير أن تلك الحقيقة لا يتعين عليها أن تدفعنا إلى الحنين، بأي من الأشكال، لأشكال السيطرة القديمة. فعملية الانتقال إلى **الإمبراطورية**

= الأول إلى الطرف الروماني لأن هذا هو النموذج الذي نفخ الروح في التراث الأوروبي ـ الأمريكي الذي ما لبث أن أفضى إلى النظام العالمي المعاصر.

وسيرورات عولمتها توفر إمكانيات جديدة لقوى التحرر والتحرير. وبالطبع فإن العولمة ليست شيئاً واحداً؛ وجملة السيرورات الكثيرة التي نطلق عليها اسم العولمة ليست موحدة أو أحادية الصدى. وبرأينا، فإن مهمتنا السياسية لا تتمثل بمجرد مقاومة هذه السيرورات، بل بالتعرف إليها، وإعادة توجيهها نحو غايات جديدة. فالقوى الخلاَّقة للجماهير التي تُمكِّن الإمبراطورية من البقاء قادرةٌ في الوقت نفسه على المبادرة، بصورة مستقلة، إلى بناء إمبراطورية مضادَّة، إلى إقامة تنظيم سياسي بديل لعمليات التدفق والتبادل العالمية. وهكذا فإن النضالات التي تتم لمعارضة الإمبراطورية والإطاحة بها، جنباً إلى جنب مع نظيرتها الهادفة إلى بناء بديل حقيقي، ستجري على الساحة الإمبراطورية نفسها ـ وبالفعل فإن مثل هذه النضالات أصبحت بادئةً من الآن. ومن خلال جملة هذه النضالات، والكثير غيرها من النضالات المشابهة، سيتعين على الجماهير أن تبدع أشكالاً ديمقراطية جديدة، وقاعدة قوة جديدة، ستكون قادرةً يوماً على نقلنا عبر الإمبراطورية، وإلى ما بعدها.

سيكون التسلسل الذي سنتبعه في تحليلنا لعملية الانتقال من الإمبريالية إلى **الإمبراطورية** أوروبيّاً أولاً، وأوروبيّاً ـ أمريكيّاً بعد ذلك، ليس لأننا مؤمنون بأن هذين الإقليمين هما المنبع الحصري أو الممتاز للأفكار الجديدة والإبداع التاريخي، بل لأن ذلك كان، ببساطة، هو المسار الجغرافي السائد الذي اتبعته جملة المفاهيم والممارسات التي تضفي الحياة على إمبراطورية اليوم ـ بالتوافق، كما سنزعم، مع مسار تطور نمط الإنتاج الرأسمالي[1]. غير أن قدرات الإمبراطورية الحالية، مع أن جذورها ذات أصول أوروبية بهذا المعنى، ليست

(1) يقول أنريكه دوسيل في مقاله «بعد المركزية الأوروبية: النظام العالمي وحدود الحداثة» المنشور في الكتاب الذي حرره فريدريك جيمسون وماساو ميوشي «The Cultures of Globalization» 1998، إن «الحداثة ليست ظاهرة أوروبية كمنظومة مستقلة، بل هي عن أوروبا كمركز».

محصورة بأي مكان. لقد بات منطق الحكم الذي انبثق، بمعنى من المعاني، في أوروبا أو الولايات المتحدة، داعماً لممارسات السيطرة والتحكم في سائر أرجاء العالم. والأهم من ذلك هو أن القوى التي تتصدّى للإمبراطورية وتثبت، عملياً، أنها قادرة على توفير مجتمع عالمي بديل هي الأخرى ليست محصورةً بأي مكان جغرافي. فجغرافية هذه القوى البديلة، الخارطة الجديدة، ما تزال تنتظر من يرسمها، أو يتم، في الواقع، رسمها اليوم عبر عمليات المقاومة والنضال والطموح لدى الجماهير الغفيرة.

حاولنا عند إقدامنا على تأليف هذا الكتاب، قدر استطاعتنا، اعتماد موقف قائم على دائرة واسعة من الاختصاصات[1]. نريد لكلامنا أن يكون فلسفياً بمقدار ما هو تاريخي، ثقافياً بمقدار ما هو اقتصادي، وسياسياً بمقدار ما هو أنتروپولوجي. إن غرضنا من الدراسة يستدعي اعتماد مثل هذه الدائرة العريضة من الاختصاصات، لأن الحدود التي ربما كانت فيما مضى تسوِّغ اعتماد المواقف الاختصاصية الضيقة يتزايد انهيارها يوماً بعد آخر، في ظل ظروف **الإمبراطورية** (الجديدة). يتعين على الاقتصادي، في العالم الإمبراطوري، مثلاً، أن يمتلك معرفة أساسية بالعمليات الاقتصادية ليفهم الثقافة. تلك هي الحاجة التي يستلزمها مشروعنا. فما نأمل في أن نكون قد فعلناه في هذا الكتاب، هو تقديم إطار نظري عام مع صندوق أدوات يحتوي على جملة المفاهيم اللازمة للتنظير والتحرك في **الإمبراطورية** وضدها[2].

---

(1) ثمّة نصّان من النصوص القائمة على تعددية الاختصاصات شكّلا نموذجين اهتدينا بهما في هذا الكتاب من أوله إلى آخره، ألا وهما: **رأس المال** Capital لماركس و**ألف هضبة وهضبة** «A Thousand Plateaus» لديلوز وغواتاري.

(2) من المؤكد أن كتابنا هذا ليس الوحيد الذي يمهد لتحليل **الإمبراطورية** ونقدها. فعلى الرغم من عدم استخدام عبارة «**إمبراطورية**»، نرى أن أعمال العديد من المؤلفين تنحو هذا المنحى؛ لعل بعض أشهر هؤلاء المؤلفين هم: فريدريك جيمسون وديفيد هارفي وآرجون آبادوراي وغاتياري سبيفاك وإدوارد سعيد وجويفاني أريغي وعارف ديرليك.

يمكن لهذا الكتاب، شأنه في ذلك شأن أكثر الكتب الكبيرة، أن يُقْرأ بالعديد من الطرق: من البداية إلى النهاية وبالعكس، أجزاء منفصلة وبالقفز من مكان إلى آخر، أو عن طريق عقد عمليات المطابقة والموازنة. ففصول الجزء الأول تطرح الإشكالية العامة **للإمبراطورية** (الجديدة). أما في العمود الفقري للكتاب، في الجزأين الثاني والثالث، فسوف نروي قصة الانتقال والعبور من الحداثة إلى ما بعد الحداثة، أو من الإمبريالية إلى **الإمبراطورية** (الجديدة) في الحقيقة. يقوم الجزء الثاني بسرد حكاية العبور من وجهة نظر تاريخ الأفكار والثقافة، من أوائل المرحلة الحديثة إلى الآن في المقام الأول، حيث يشكل تعقب مصائر مفهوم السيادة الخيط الأحمر الذي يخترق هذا الجزء من أوله إلى آخره. أما الجزء الثالث فيتحدث عن عملية العبور نفسها من وجهة نظر الإنتاج، حيث يُفهم الإنتاج بمعنى واسع جدّاً، معنى يتدرج بين الإنتاج الاقتصادي من جهة، وإنتاج الذات من الجهة المقابلة. تغطي هذه الرواية فترة زمنية أقصر وتسلط الضوء، بالدرجة الأولى، على سلسلة التحولات التي شهدها الإنتاج الرأسمالي من أواخر القرن التاسع عشر وحتى الآن. وبالتالي فإن البنى الداخلية للجزأين الثاني والثالث تتناظر حيث الفصول الأولى في كل منهما تعالج الحقبة الإمبريالية؛ والفصول المتوسطة تتناول آليات العبور والانتقال؛ في حين تنصب الفصول الأخيرة على تحليل عالمنا **الإمبراطوري** الغارق في ما بعد الحداثة.

حرصنا على إقامة صرح الكتاب بهذه الطريقة رغبةً منّا في تأكيد أهمية عملية الانتقال من ملكوت الأفكار إلى دنيا الإنتاج. أما الفسحة الفاصلة بين الجزأين الثاني والثالث فتؤدّي دور مفصل ينقل الحركة من نقطة استشراف إلى أخرى. ونحن نريد لهذا التغيير في وجهة النظر أن يفعل شيئاً شبيهاً بما فعلته اللّحظة التي تمَّت الدعوة في **رأس المال** «Capital» إلى ترك دائرة التبادل الصاخبة للنزول إلى العمق الخفي للإنتاج. فعالم الإنتاج هو العالم الذي يتم فيه الكشف عن أشكال اللامساواة الاجتماعية بوضوح، فضلاً عن أن العالم الذي

ينبثق منه يتضمن أكثر أشكال مقاومة الإمبراطورية وبدائل سلطتها وجبروتها فعاليةً ونجاحاً. وبالتالي فإننا نحاول في الجزء الرابع أن نتعرف على جملة هذه البدائل التي تدأب اليوم على تعقب خطوط حركة تتجاوز **الإمبراطورية** (الجديدة).

بدأ هذا الكتاب بعد انتهاء حرب الخليج (الثانية) بفترة غير قصيرة، وانتهى قبل بداية الحرب في كوسوفا بوقت هو الآخر غير قصير. وبالتالي فإن القارىء يستطيع أن يضع الأطروحة عند نقطة متوسطة بين هذين الحَدَثين البارزين من مجمل مسلسل أحداث بناء صرح **الإمبراطورية** (الجديدة).

obeikandl.com